عنوان البحث: سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه ايسلندا 1941–1951

الباحث: أ.م.د. حنان عباس خير الله
مكان العمل: جامعة ذي قار/كلية التربية للعلوم الإنسانية
الإيميل: Dr.Hanan.Abbas.Khairullah@utq.edu.iq

تاريخ النشر: جمادى الآخرة 1447 هـ / تشرين الثاني 2025

الملخص:

تطرق البحث الى سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه ايسلندا 1941–1951 ، كما هو معروف أن الدول تتفاوت في قدراتها ، وان أفضل خيار لدولة صغيرة لضمان بقائها هو بناء قدراتها الدفاعية الخاصة، أو تشكيل تحالف مع دول أخرى ، وهذ ينطبق على ايسلندا، الدولة الصغيرة التي لا تملك قوات مسلحة خاصة بها ، التي اتجهت الى عقد اتفاقيات دفاعية وثيقة مع الولايات المتحدة ، اذ بدأت علاقتها مع الولايات المتحدة عام 1941 باتفاقية الدفاع الأمريكية، التي وفرت لأيسلندا الحماية العسكرية لما تبقى من الحرب العالمية الثانية، ولكن بعد الحرب ألغيت باتفاقية كيفلافيك عام 1946. ومن ثم اتجهت الى التعاون الاقتصادي والسياسي مع الولايات المتحدة الذي تمثل بالمساعدات الاقتصادية من خلال مشروع مارشال عام 1947 ، والتحالفات العسكرية المتمثلة بانضمام ايسلندا الى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام 1949. لكن كان وضع أيسلندا مختلفا في حلف شمال الأطلسي، كونها الدولة الوحيدة غير المسلحة، ولم تكن راغبة في وجود أي جنود أجانب على أراضيها ، لذا وقعت الدولتان اتفاقية دفاع ثنائية عام 1951 تسمح بإنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في أيسلندا ، وبموجب تلك الاتفاقية اصبحت الولايات المتحدة تتولى الحماية العسكرية لأيسلندا نيابة عن الناتو لمدة غير محددة. وبعد ان كانت أيسلندا جزءا معزولا من مملكة الدنمارك على أطراف أوروبا قد جعلت التطورات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية أيسلندا حليفا للولايات المتحدة والكتلة الغربية خلال الحرب الباردة.

الكلمات المفتاحية: ايسلندا، الولايات المتحدة الامريكية، السياسة، العلاقات، اتفاقية.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Search title: **United States Policy Towards Iceland 1941-1951**

Researcher: **Asst. Prof. Dr. Hanan Abbas Khairallah**

Workplace: **Dhi Qar University/ College of Education for Human Sciences**

Email: **Dr.Hanan.Abbas.Khairullah@utq.edu.iq**

Publication date: **November 2025**

Abstract:

The study addresses US policy toward Iceland from 1941 to 1951. It is well known that countries vary in their capabilities, and the best option for a small country to ensure its survival is to build its own defense capabilities or form an alliance with other countries. This applies to Iceland, a small country without its own armed forces, which has tended to conclude close defense agreements with the United States. Its relationship with the United States began in 1941 with the American Defense Treaty, which provided Iceland with military protection for the remainder of World War II. However, after the war, it was abrogated by the Keflavik Treaty in 1946. It then moved toward economic and political cooperation with the United States, represented by economic aid through the Marshall Plan in 1947, and military alliances represented by Iceland's accession to the North Atlantic Treaty Organization (NATO) in 1949. Iceland's position within NATO was different, however. As the only unarmed country, it did not want any foreign troops on its territory. Therefore, the two countries signed a bilateral defense treaty in 1951, allowing for the establishment of a US military base in Iceland. Under this agreement, the United States assumed military protection of Iceland on behalf of NATO for an indefinite period. Once an isolated part of the Kingdom of Denmark on the fringes of Europe, political developments after World War II made Iceland an ally of the United States and the Western bloc during the Cold War .

Keywords: Iceland, United States, politics, Relations, agreement.

المقدمة:

إن أيسلندا، باعتبارها دولة صغيرة في عالم مليء بالتعقيدات والترابط المتبادل، لابد وأن توازن بين عاملين أساسيين في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بسياساتها الخارجية؛ سواء كان الاستقلال او التبعية. والموقف التقليدية للدول الدول الصغيرة هي أنها تفضل التعاون الدولي بسبب عجزها عن مقاومة ضغط القوى الخارجية.

وبناء على ذلك، سعت أيسلندا، مثل غيرها من الدول الصغيرة، إلى الحصول على سندا سياسيا واقتصاديا ومجتمعيا توفره لها الدول الكبرى والمنظمات الدولية. وقد حققت ذلك من خلال التقارب مع الولايات المتحدة بتوقيع اتفاقيات التعاون بين الطرفين والدخول فيما بعد في حلف شمال الأطلسي واخيرا اتفاقية الدفاع مع الولايات المتحدة.

لقد جعل موقع أيسلندا الجغرافي تاريخيا منها مركزا استراتيجيا مهما للعمليات العسكرية والبحرية. فبموقعها بين أمريكا الشمالية وأوروبا، تعد نقطة محورية للطرق البحرية عبر المحيط الأطلسي. لذلك خلال الحرب الباردة، تعاظمت مكانتها الاستراتيجية مع سعي الولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى إرساء شبكة التحالفات الاوربية ضد الاتحاد السوفيتي.

علاوة على ذلك، شكل موقع أيسلندا القريب من الساحل الشمالي للاتحاد السوفيتي عنصرا أساسيا في أنظمة الإنذار المبكر التي كانت ضرورية لاستراتيجية دفاع حلف الناتو. عندها أدركت الولايات المتحدة وحلفاؤها أن أي محاولة سوفيتية لتوسيع نفوذها في المحيط الأطلسي ستبدأ على الأرجح بالتوغل في أيسلندا، مما استلزم وجودا عسكريا قويا.

ومن خلال هذا البحث سيتم التطرق الى السياسة الامريكية تجاه ايسلندا ، والذي تضمن عدة محاور اذ تطرق المحور الاول الى اوضاع ايسلندا خلال المدة 1918–1941 ، اما المحور الثاني درس السياسة الامريكية تجاه ايسلندا 1941– 1945 ، في حين تطرق المحور الثالث للعلاقات الامريكية – الايسلندية بعد الحرب العالمية الثانية(1946–1947) الذي تضمن عقد معاهدة كيلافيك عام 1946 وخطة مارشال عام 1947 ، اما المحور الرابع فقد تطرق الى التحالفات العسكرية بين الطرفين(1949–1951)، الذي تضمن انضمام ايسلندا الى حلف شمال الاطلسي (الناتو) 1949 واتفاقية الدفاع المشتركة عام 1951 .

اولا:اوضاع ايسلندا خلال المدة 1918-1941

أيسلندا دولة بحرية معزولة تقع في شمال المحيط الأطلسي ولديها كتلة أرضية واحدة تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 40,000 ميل مربع – أكثر من ضعف حجم الدنمارك – والتي تلامس الدائرة القطبية الشمالية تقريبا، جنبا إلى جنب مع نيوفاوندلاند(Newfondlan) وجرينلاند وأرخبيل فارو، تشكل أيسلندا واحدة من أربع نقاط انطلاق استراتيجية للغاية، ومنصات أسلحة، بين شمال أوروبا وأمريكا الشمالية(Mead, 1945,P.136).

لقد كانت ايسلندا تحت الحكم الدنماركي ، وقام الأيسلنديون بالنضال من اجل الحصول على اكبر قدر من الحكم الذاتي ، حتى تم حل النزاع في 1 كانون الاول 1918 بالاتفاق بين الطرفين الذي عرف بالاتحاد الدنماركي الايسلندي. فأصبحت بموجبه ايسلندا "دولة منفصلة " تحت التاج الدنماركي. لكن الدنماركيين استمروا في تولي الشؤون الخارجية والحماية الإقليمية . وقد كانت الاتفاقية ملزمة لكلتا الدولتين لمدة خمس وعشرين عاما ، في ذلك الوقت ، كان يجب أن يخضع لإعادة التفاوض مع أن يكون لأي من الطرفين الحق في إنهاء الاتفاقية(Thorhallsson ,2013 ,P. 1; Gekht ,2023 ,P.3) .

لقد مثل هذا الحدث نقطة تحول رئيسية في تاريخ الآيسلنديين، عندما تحققت رغبتهم في الحصول على الاعتراف بسيادة أيسلندا. وشمل هذا التغيير حق الآيسلنديين بلا منازع في تقرير شؤونهم الداخلية ، وفي الوقت نفسه أصبحت أيسلندا عضوا في المجتمع الدولي للدول ذات السيادة(Gekht,p.3).

لقد كانت أيسلندا دولة فقيرة وفقا للمعايير الأوروبية وتخلفت كثيرا عن جيرانها الاسكندنافيين. فبعد الحرب العالمية الأولى ، كانت التنمية الاقتصادية غير متكافئة ، وكانت البلاد غير مهيأة للتحول في ثرواتها ، اذ انخفضت أسعار منتجات التصدير بشكل حاد ، وتم إعاقة الوصول إلى الأسواق بسبب قيود التجارة والدفع الثنائي في البلدان الأوروبية التي أجرت أيسلندا معها جميع تجارتها. وكانت النتيجة بطالة شديدة وتدني مستويات المعيشة التي استمرت حتى الأربعينات. وكان من النتائج الأخرى للكساد الكبير ظهور اليسار المتطرف النشط(Makar, 2001,p.60) .

وعلى الرغم من عدم وجود الروابط التجارية مع المانيا، الا ان الاخيرة اخذت تهتم بالشان الايسلندي في ثلاثينيات القرن العشرين إلى الحد الذي وجدت الحكومة البريطانية أنه مثير للقلق. لاسيما عندما بدا الرايخ بالمنافسة الودية بين فرق كرة القدم الألمانية والأيسلندية ، والتعليم المجاني بواسطة الخبراء الألمان الذين وصلوا في صيف عام 1938 بالطائرات الشراعية الى ايسلندا ، كما وصل عدد من فرق الأنثروبولوجيا الألمانية لمسح الجزيرة ، وحاولت شركات الطيران الالمانية إنشاء خدمة جوية . وكان هذا من وجهة النظر البريطانية ، لتجميع الخرائط واكتشاف أماكن الهبوط المناسبة . لكن بريطانيا ، على الرغم من التقارير

المقلقة في بعض الأحيان ، لم تكن قادرة أو غير راغبة في اتخاذ خطواتها لزيادة النفوذ والصداقات في أيسلندا(Björnsdóttir,2019, p.26).

كما اخذت الولايات المتحدة خلال ثلاثينيات القرن العشرين في تنمية تجارتها مع ايسلندا بشكل مطرد. وكان هذا ، نتيجة مباشرة لعدم رغبة بريطانيا في تلبية الاحتياجات الأيسلندية، وبحلول عام 1938 ارتفعت حصة الولايات المتحدة في الصادرات الأيسلندية من 2,6% إلى 9,1% ، وفي محاولة لتعزيز علاقتها مع الأمريكيين، قررت الحكومة الأيسلندية المشاركة في معرض نيويورك العالمي لعام 1939 (Horni,2010,p.66).

وفي الوقت نفسه، تم تأسيس اتحاد وطني أيسلندي في الولايات المتحدة لتعزيز الروابط بين المجتمع الأيسلندي في الولايات المتحدة وايسلندا. وكان عدد الجالية الأيسلندية في الولايات المتحدة في ذلك الوقت حوالي 40,000 شخص(Horni,p.67)، وكان رئيس لهذا التجمع فيلجلمور ستيفانسون (Vilhjalmur Stefansson)[1].

عند اندلاع الحرب العالمية الثانية في 1 ايلول 1939 ، كانت أيسلندا مملكة ذات سيادة ضمن اتحاد مع الدنمارك . كان الأيسلنديون لا يزالون يعتزون بصورة بلدهم كجزيرة مسالمة بعيدة عن شمال الأطلسي مهما كانت الظروف المضطربة في بقية العالم، فأعلنت الحياد في الحرب. وكان هذا أيضا المسار الذي اتبعته الدنمارك. ومع ذلك ، لكن الاطراف المتحاربة قد أدركت اهمية الموقع الاستراتيجي لايسلندا على طول شمال المحيط الأطلسي ، الموقع المثالي للقواعد الجوية والبحرية ، مما اعطى أهمية جديدة لها. على حد تعبير أحد ضباط البحرية الألمانية ، "كل من لديه أيسلندا يسيطر على المداخل والخروج من المحيط الأطلسي" ،وبهذا أصبحت أيسلندا فجأة تكتسب أهمية جديدة في التخطيط البريطاني(Churchill,1950 , p.138 ; Bjarnason, 2021, p.3-4) .

وعندما احتلت ألمانيا الدنمارك في 9 نيسان 1940 ، تم قطع جميع الاتصالات بين أيسلندا والدنمارك. ولم يعد بإمكان أيسلندا التواصل مع ملك الدنمارك ولا يمكن إعطاء تعليمات إلى وزير الخارجية الدنماركي فيما يتعلق بالشؤون الخارجية الأيسلندية. وفي اليوم التالي ، أصدر البرلمان الأيسلندي قرارين: تم نقل السلطة الملكية مؤقتا إلى مجلس الوزراء في ريكيافيك وتولت أيسلندا إدارة شؤونها الخارجية. وفقا

[1] **فيلجلمور ستيفانسون:** مستكشف وعالم إثنولوجيا ولد في كندا عام 1879 ، اسمه الحقيقي ويليام ستيفنسون ، كان ابويه ايسلنديين وهاجرا الى كندا، قام باستكشاف العديد من المناطق في الاسكيمو ، ين عامي 1913 و1918، وسع ستيفانسون نطاق استكشافه للأقاليم الشمالية الغربية. عمل مستشارا للحكومة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية .توفي في عام 1962 . ينظر : (Folk,1984, P.280)

لذلك ، يعود تاريخ الخدمة الخارجية لأيسلندا إلى 10 نيسان 1940 (F.R.U.S , The Danish Minister (kauffmann) to the Secretary of state , 1940, General and Europe, Vol.2, No. 859a.01/42 , , April 10, 1940, p.676).

على الرغم من أن آيسلندا كانت محايدة إلا أن بريطانيا غزتها واحتلتها في 10 ايار 1940 لإحباط الاحتلال النازي ، بسبب الموقع الاستراتيجي للجزيرة في شمال المحيط الأطلسي(Deans,2012,p.29) .ولكن سرعان ما تبع الاحتلال البريطاني لريكيافيك من قبل مشاة البحرية البريطانية احتجاجا رسميا من قبل رئيس الوزراء الايسلندي هيرمان جوناسون (Hermann Jonasson) [2] على احتلال أيسلندا باعتباره انتهاكا لحياد البلاد ، لكن قوات المارينز لم تتلق أي مقاومة ، فقد كان لدى الأيسلنديين شعور بالارتياح الشديد تجاه البريطانيين قبل احتلالهم من قبل الألمان (WHITEHEAD ; Björnsdóttir,p.27) . ,2006, p.34

رغم أن الحكومة الأيسلندية أصدرت احتجاجا رسميا ، إلا أن الاحتلال البريطاني تم قبوله ضمنيا. اذ تحدث رئيس وزراء أيسلندا عن بريطانيا باعتبارها "دولة صديقة" وطلب من شعبه "اعتبار الجنود البريطانيين ضيوفا ، وبالتالي إظهارهم كجميع الضيوف الآخرين، على اثر ذلك قدمت أيسلندا تعاونا تاما مع الحلفاء في الحرب. رغم أن أيسلندا كانت محايدة رسميا ، لكن بقيت حليفا غير متحارب فعليا(WHITEHEA,p.34 ; Makar,p.38) .

ثانيا: سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه ايسلندا 1941-1945

قبل عام 1939، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وأيسلندا محدودة بسبب عدم الأهمية السياسية والاقتصادية النسبية للأخيرة. ومع ذلك، فإن اندلاع الحرب جعلها نقطة محورية للمصالح الاستراتيجية المتنافسة للقوى المتحاربة وجعل من الضروري بالنسبة للولايات المتحدة إعادة تقييم موقفها تجاه أيسلندا في ضوء أهميتها للدفاع عن نصف الكرة الغربي. لاسيما إن السياسة المعلنة للولايات المتحدة هي إبقاء المانيا بعيدة عن أي نقطة في العالم يمكن استخدامها كقواعد للهجوم ضد الأمريكيتين. اذ شكلت أيسلندا إحدى هذه النقاط وان احتلالها من قبل النازيين سيشكل تهديدا مباشرا للولايات المتحدة. كما أنه سيهدد بشكل

[2] **هيرمان جونسون** : سياسي ايسلندي ، ولد في عام 1896 كان رئيسا لوزراء أيسلندا مرتين. قضى مدة ولايته الأولى من 28 تموز 1934 إلى 16ايار 1942. وتضمنت هذه المدة واحدة من أصعب الأوقات في تاريخ أيسلندا. في سنوات ما قبل الحرب، كان عليه أن يتعامل مع الضغوط المستمرة من ألمانيا النازية والمملكة المتحدة فيما يتعلق بالموقف الدبلوماسي لأيسلندا. اما مدة ولايته الثانية من 24 تموز 1956 إلى 23 كانون الاول 1958. توفي في عام 1974. ينظر:
(Lentz ,2014 , p.374)

خطير تسليم الإمدادات إلى بريطانيا التي تقدمها الولايات المتحدة بما يتوافق مع العقيدة الأمريكية القديمة المتمثلة في حرية البحار والنية المعلنة لتقديم كل مساعدة ممكنة للديمقراطيات في الحرب ضد المانيا(Whitehead, p.37) .

بعد الاحتلال الألماني للدنمارك في 9 نيسان 1940، تولت أيسلندا السيطرة الكاملة على علاقاتها الخارجية في 10 نيسان، على الرغم من أن البلاد لم تعلن بعد استقلالها عن الدنمارك، التي كانت آنذاك تحت الاحتلال الألماني، الا ان البرلمان الايسلندي اعلن بان مجلس الوزراء الايسلندي سيكون مسؤولا عن ادارة شؤون البلاد الخارجية بعد الاحتلال الالماني للدنمارك(Clifford ,1970,p.1-2) .

بعد ان سيطرت ايسلندا على ادارة شؤونها الخارجية اتجهت الى تقوية سياستها الخارجية مع الولايات المتحدة ، اذ قدم رئيس الوزراء الايسلندي مقترحا في 15 نيسان 1940 ارسله الى وزارة الخارجية الامريكية بأنشاء مفوضية في واشنطن ، وفي الوقت نفسه تعيين ممثل قنصلي في نيويورك ، وان يتم تعيين فيلهجالمور ثورز(Vilhjalmur Thors) [3] قنصلا لايسلندا في نيويورك ومسؤولا عن المفوضية في واشنطن ، كما بين بانه من دواعي سروره قبول المقترح من قبل الحكومة الامريكية(F.R.U.S , Telegram from The Icelandic Prime Minister (Jonasson) to the Secretary of State , Vol.2 , No. 701.59A11 , April 15, 1940 , p.676) .

لقد جاء رد الحكومة الامريكية في 16 نيسان ، اذ رحبت في إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية مع حكومة أيسلندا ، لكنها طلبت التخلي مؤقتا عن إنشاء مفوضية في واشنطن ، وانها حريصة على فتح مكتب قنصلي في ريكيافيك وترغب في تعيين السيد بيرتل إي. كونيهولم(Bertil E. Kuniholm) ، قنصلا مسؤولا عن هذا المكتب، وهو موظف محترف في وزارة الخارجية بالولايات المتحدة .
(R.U.S, Telegram from The Secretary of State to the Icelandic Prime Minister (Jonasson). April 16. 1940 . No. 701.59A11 . Vol.2 , p.677) .

وفي تموز عام 1940 ، طلب المسؤولون الأيسلنديين من الولايات المتحدة وضع أيسلندا تحت الحماية الأمريكية وفقا لمبدأ مونرو لمنع الغزو الألماني المخيف لها. لكن لم تكن الولايات المتحدة متحمسة

---

[3] **فيلهجالمور ثورز**: سياسي ايسلندي ، ولد في عام 1899. تولى العديد من المناصب السياسية منها ان فيلهجالمور عضوا في مجلس إدارة اتحاد التعاونيات الأيسلندية لأيسلندا في نيويورك بالولايات المتحدة في 1940. عندما تم إنشاء القنصلية الأيسلندية العامة هناك وكذلك وزيرا للخارجية للمدة 1942–1944 ، واصبح عضوا في البنك المركزي الايسلندي للمدة 1962–1964 ، توفي في عام 1972. ينظر : (The New York Times, January 12, 1965, P. 37)

في البداية لهذا الاقتراح ، المتضمن إدراج أيسلندا في مجال الأمن الامريكي(Jónsson, 2018,p.13; Clifford , p.1-2) .

ونتيجة سياسة العزلة التي اعلنتها الولايات المتحدة، وسياسة الحياد التي اعلنتها ايسلندا ، ردت إدارة الرئيس روزفلت (Roosevelt) انه لابد من دعوة محددة من الحكومة الأيسلندية لحماية لها. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة نفسها كانت لا تزال محايدة ، إلا أن حياد أيسلندا وسيادتها يعنيان ضرورة تلبية هذه الدعوة بعبارات سريعة وحذرة مع إرفاق خمسة عشر شرطا بما في ذلك الاعتراف التام باستقلال أيسلندا ووعدها بالانسحاب فور انتهاء الحرب(PÉTURSSON, 2020, p.34-35).

بالرغم من ذلك ، دخلت أيسلندا في التخطيط الأمريكي. وفقا لاتفاقيات "ABC–1"[4] الأنجلو أمريكية ، في حالة دخول القوات الأمريكية إلى الحرب ، ستتحمل القوات الأمريكية مسؤولية أيسلندا. في نيسان 1941 ، أعيد فتح المناقشات مع ممثلي أيسلندا من قبل وكيل وزارة الخارجية الأمريكية(Corgan , 1992, p.40; Fairchild, p.77) ، متمثلة بسومنر ويلز (**Simner Wells**) والمستشار هاري هوبكنز **Harry Hopkins)**). عرض الرئيس روزفلت في ايار في اجتماع مع السفير البريطاني اللورد هاليفاكس (**Halifax**) تحمل مسؤولية حماية أيسلندا. قبل تشرشل **(Churchill)** العرض دون تردد، لاسيما انه كان يتوق إلى جذب الأمريكيين إلى الحرب ضد المحور بأية وسيلة(F.R.U.S ,The British Embassy [1] to the Department of State ,Vol.2 , WASHINGTON , June 16, 1941 , P.766) .

لهذه الأسباب، ومن أجل إعفاء بريطانيا من مهمة حماية دولة صديقة ومحايدة من أن تضاف إلى قائمة ضحايا العدوان النازي، قررت حكومة الولايات المتحدة، بالتنسيق مع الحكومة البريطانية ، تحمل المسؤولية المباشرة للدفاع عن أيسلندا والتخفيف تدريجيا من الحامية البريطانية عن طريق تمركز قوات الولايات المتحدة في ايسلندا(Ingimundarson ,2011 ,p.12 ; Jónsson ,p.14 ; Makar ,p.39) .

---

[4] اعترفت المحادثات التي جرت بين هيئة الأركان البريطانية والأمريكية (إيه بي سي) بالقلق الأمريكي بشأن حماية الممرات البحرية في شمال الأطلسي، والدفاع عن أيسلندا أيضا. وعلى الرغم من أن بريطانيا، في مصلحتها الخاصة وبمبادرة منها، قد التزمت بالفعل بكلتا المهمتين، فقد تم الاعتراف بهما باعتبارهما مسائل مسؤولية متبادلة في التقرير النهائي لهيئة الأركان، أو ما يسمى باتفاقية ABC–1. وقد تقرر أن توفر بريطانيا حامية لأيسلندا طالما ظلت الولايات المتحدة دولة غير محاربة؛ وإذا ما اضطرت الولايات المتحدة إلى خوض الحرب ضد قوى المحور، فإن القوات الأميركية سوف تحل محل الحامية البريطانية. وبقبول هذا القدر من المسؤولية، مهما كان مشروطا، فإن الولايات المتحدة قد وضعت نفسها في موقف مفتوح لطلب المساعدة كلما وجدت بريطانيا أن الدفاع عن أيسلندا يشكل عبئا ثقيلا عليها. وإذا ما تولت الولايات المتحدة على الفور المسؤولية التي قبلتها لتخفيف العبء عن القوات البريطانية في أيسلندا بدلا من انتظار الدخول الرسمي في الحرب، فإن الخسائر البريطانية في شمال أفريقيا واليونان يمكن تعويضها إلى حد ما دون إجهاد القوى العاملة البريطانية بشكل غير مبرر . ينظر : (Fairchild, 1990, p.74)

وفي 14 حزيران 1941، تم الانتهاء من التفاوض على الاتفاقية البريطانية الأمريكية مع أيسلندا للحصول على الحماية العسكرية الأمريكية. اذ تم تكليف السفير البريطاني في ريكيافيك، هوارد سميث(Howard Smith)، بإبرام الاتفاقية مع الآيسلنديين. وكانت نتيجة المحادثات مع السفير البريطاني أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن الحماية العسكرية من قبل الولايات المتحدة، والذي تمثل في تبادل الرسائل بين رئيس وزراء أيسلندا ورئيس الولايات المتحدة الامريكية في 1 تموز1941 (WHITEHEAD, p.38) .التي تضمنت إن حكومة أيسلندا، في ضوء الوضع الحالي، تعترف بأن إرسال قوات الولايات المتحدة إلى أيسلندا لتحل محل القوات البريطانية الحالية هناك متوافقة مع مصالح أيسلندا، وبالتالي فإن حكومة أيسلندا مستعدة لتفويض حماية أيسلندا إلى الولايات المتحدة بناء على الاعتبارات التالية ، اذ تضمنت رسالة رئيس الوزراء الايسلندي الشروط التالية للحماية العسكرية الأمريكية(F.R.U.S ,Draft of Message To Be Sent by the Prime Minister of Iceland (Jonasson) to President Roosevelt , 859A.20/1 ,Vol.2 , 1941 , :p.786-787)

1. تتعهد الولايات المتحدة بسحب جميع قواتها العسكرية البرية والجوية والبحرية من أيسلندا فور انتهاء الحرب العالمية.

2. وعد الولايات المتحدة كذلك بالاعتراف بالاستقلال المطلق والسيادة لأيسلندا وبذل قصارى جهدها مع تلك القوى التي ستتفاوض على معاهدة السلام في نهاية الحرب حتى تعترف هذه المعاهدة بالمثل بالاستقلال والسيادة المطلقين لايسلندا.

3. تتعهد الولايات المتحدة بعدم التدخل في شؤون حكومة أيسلندا أثناء بقاء قواتها المسلحة في هذا البلد ولا بعد ذلك.

4. تتعهد الولايات المتحدة بتنظيم الدفاع عن البلاد بطريقة تضمن أكبر قدر ممكن من السلامة للسكان أنفسهم وتضمن أنهم يعانون من الحد الأدنى من الاضطرابات الناجمة عن الأنشطة العسكرية؛ ويتم تنفيذ هذه الأنشطة بالتشاور مع السلطات الأيسلندية قدر الإمكان. وأيضا بسبب قلة عدد سكان أيسلندا وما يترتب على ذلك من خطر على الأمة من وجود جيش كبير، يجب توخي الحذر الشديد بحيث يتم إرسال القوات المختارة فقط إلى ايسلندا.

5. تتولى الولايات المتحدة الدفاع عن البلاد دون تحمل أي تكاليف لأيسلندا، وتعد بالتعويض عن جميع الأضرار التي لحقت بالسكان بسبب أنشطتها العسكرية.

6. تتعهد الولايات المتحدة بتعزيز مصالح أيسلندا بكل الطرق الممكنة، بما في ذلك تزويد البلاد بالضروريات الكافية، وتأمين الشحن الضروري من وإلى البلاد، وإبرام اتفاقيات تجارية مواتية معها في جوانب أخرى.

7. تتوقع حكومة أيسلندا أن يكون الإعلان الذي أصدره الرئيس في هذا الصدد متفقا مع هذه الوعود من جانب أيسلندا، وستكون الحكومة ممتنة جدا لإعطائها الفرصة للتعرف على صياغة هذا الإعلان قبل نشره.

8. من جانب أيسلندا، يعتبر من الواضح أنه إذا قامت الولايات المتحدة بالدفاع عن البلاد، فيجب أن تكون قوية بما يكفي لمواجهة كل الاحتمالات، وخاصة في البداية، ومن المتوقع أن يتم بذل أقصى الجهود الممكنة لمنع أي احتمال خطر. فيما يتعلق بالتغيير، تؤكد حكومة أيسلندا بشكل خاص على وجود طائرات كافية للأغراض الدفاعية أينما كانت مطلوبة، ويمكن استخدامها بمجرد اتخاذ قرار بأن تتولى الولايات المتحدة الدفاع عن البلاد.

وذكر أيضا أن هذا القرار قد تم اتخاذه من جانب أيسلندا باعتبارها دولة حرة تماما وذات سيادة، وأنه من الطبيعي أن تعترف الولايات المتحدة منذ البداية بالوضع القانوني لأيسلندا، حيث تتبادل الدولتان على الفور العلاقات الدبلوماسية(F.R.U.S , Draft of Message To Be Sent by President Roosevelt in Response to a Message From the Prime Minister of Iceland (Jonasson) .No. 859A.20/1 . Vol.2. 1941 . p.788).

وفي 7 تموز 1941 ارسل روزفلت رسالة ردا على رسالة رئيس وزراء أيسلندا ، التي بين فيها "لقد تلقيت رسالتكم التي أبلغتموني فيها أنه بعد دراسة متأنية لجميع الظروف، ولقد عبر روزفلت عن سعادته بالتأكيد على أن الشروط المنصوص عليها في رسالة الرئيس الايسلندي التي تم الاعتراف بها مقبولة تماما لدى حكومة الولايات المتحدة وأنه سيتم مراعاة هذه الشروط في العلاقات بين الولايات المتحدة وأيسلندا. وكما بين روزفلت بانه سيطلب من الكونغرس موافقته على تبادل الممثلين الدبلوماسيين بين البلدين(Corgan ,p.45-46).

ولهذا السبب، في ذات اليوم ارسلت حكومة الولايات المتحدة على الفور قوات لتكملة القوات البريطانية الموجودة في ايسلندا ولاستبدالها في نهاية المطاف(WHITEHEAD,p.41 ; Donovan, 1991,p.8-9) . اذ أبحرت وحدة بحرية أمريكية إلى ميناء ريكيافيك وعلى متنها أكثر من 4000 من مشاة البحرية الذين كان من المفترض أن يعتنوا بالحماية العسكرية لايسلندا من قبل الأمريكيين (Utanríkisráðuneytið, 2001,p.10 ; Donovan ,P.8-9).

تزامن وصول القوات الأمريكية إلى أيسلندا مع إعلان روزفلت عن حالة طوارئ وطنية غير محدودة ذكر فيها أيسلندا على وجه التحديد، على أساس اتفاق دفاع ثنائي بين البلدين ، أبرم بتبادل الرسائل سابقا في1 تموز 1941. وقد صدقت هذه الاتفاقية من قبل برلمان ايسلندا يوم 10 تموز 1941، وأبلغ الرئيس روزفلت الكونغرس الأمريكي بالمصادقة على الرسالة، فطرح الكونغرس إذن تبادل الممثلين الدبلوماسيين بين البلدين . وبهذا يمكن إرجاع بداية العلاقات الدبلوماسية بين أيسلندا والولايات المتحدة إلى 7 تموز 1941، عندما أتت القوات الأمريكية إلى أيسلندا لتكملة واستبدال القوات البريطانية(PÉTURSSON, p.35-36).

والجدير بالذكر أن وصول القوات الأمريكية إلى أيسلندا كان بناء على طلب من حكومة أيسلندا ، في ظل التكهنات التي قبلتها الولايات المتحدة وراقبتها. وفي الوقت نفسه ، كان هذا الاتفاق بمثابة نهاية لإعلان أيسلندا عن الحياد في الشؤون العالمية في قانون الاتحاد بين أيسلندا والدنمارك منذ عام 1918 .(PÉTURSSON, p.35-36)

وفي ايلول 1941، رفعت الولايات المتحدة مستوى تمثيلها في ريكيافيك من القنصلية إلى المفوضية مع وصول الوزير لينكولن ماكفي (Lincoln McPhee) كمبعوث فوق العادة ووزير مفوض(F.R.U.S , Establishment of Diplomatic Relations and the American Legation in Iceland, 1941, A Guide to the United States' History of Recognition, Diplomatic, and Consular Relations, by Country, since 1776: Iceland).

قدم أول سفير أيسلندي إلى الولايات المتحدة ، السفير ثورز ، أوراق اعتماده إلى الرئيس روزفلت في 19 تشرين الثاني 1941 ، مما يشير إلى افتتاح سفارة أيسلندا في واشنطن العاصمة. وان الهدف الأساسي لسفارة أيسلندا هو تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الولايات المتحدة وأيسلندا. علاوة على ذلك ، فإن مهمة السفارة هي أن تكون قناة للتواصل بين الحكومتين وبالتالي تعزيز العلاقات الثنائية. فضلا عن وظيفة أخرى مهمة للسفارة هي الاهتمام بمصالح المواطنين الأيسلنديين تجاه الولايات المتحدة الامريكية(The New York Times , January 12, 1965, P. 37).

وبما ان الحكومة العسكرية في أيسلندا تخضع لسيطرة مشتركة بين الأمريكيين والبريطانيين. ففي ربيع عام 1942، بدأت المفاوضات حول أرض لبناء مطار في ميينشيتشي بالقرب من كيفلافيك. وحصل الأمريكيون على حقوق تفضيلية فيما يتعلق بهذا المطار، لكنهم وعدوا بتسليمه إلى الآيسلنديين في نهاية الحرب (F.R.U.S , Telegram The Chargé in Iceland (Barnes) to the Secretary of State, No. 859A.20/165 ,Vol.2 , 5 March 1942 , p.4)

وفي 27 نيسان 1942 ، أعلن في واشنطن العاصمة أن الولايات المتحدة قد تولت القيادة العسكرية بالكامل في أيسلندا من البريطانيين . بلغ عدد القوات الأمريكية في أيسلندا ذروته عام 1943 عندما تمركز حوالي 47,000 سبع واربعون الف جندي في أيسلندا ، بالإضافة إلى البريطانيين، كانت هناك أيضا وحدات عسكرية من النرويج وكندا لمدة من الوقت ، بينما بلغ عدد الجنود في أيسلندا حوالي 50.000 خمسين الف جندي، أو ما يعادل عدد جميع الرجال البالغين في أيسلندا. وفي خريف عام 1943، بدأ عدد القوات المسلحة في التناقص، وانخفض إلى ما يقرب من 10 آلاف رجل في خريف عام 1944 .(Utanríkisráðuneytið, p.11)

وعلى الرغم من تسلم الأمريكيين القيادة العسكرية للبلاد من البريطانيين وإعلان القيادة العليا البريطانية في ايار 1942 عن رحيل بعض القوات البريطانية، إلا أن جزءا من القوات الجوية والبحرية البريطانية بقي في أيسلندا حتى نهاية الحرب(Donovan, p.9-10).

ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية، اخذ مسار الشؤون العالمية في التأثير بشكل مباشر على السياسة الداخلية والخارجية للبلاد. لاسيما وانه لم يعد البحر والمسافة درع البلاد ومدافعها.لذلك وضعوا ذلك في الاعتبار عندما فكروا في إنشاء الجمهورية الآيسلندية عام 1944، بدأوا في البحث عن حل مقبول لقضايا الدفاع في البلاد(Björnsdóttir ,p.30-31) .

لذلك كانت السياسة المعلنة لحكومة الولايات المتحدة هي التعهد بالانضمام إلى الدول في نصف الكرة الغربي للدفاع عن العالم الجديد ضد أي محاولة للعدوان. وترى هذه أنه من الضروري الحفاظ على سلامة واستقلال آيسلندا، لأن أي احتلال لها من قبل قوة لا تتضمن خططها الواضحة للغزو العالمي سوى السيطرة على شعوب العالم الجديد سيشكل تهديدا مباشرا لأمن نصف الكرة الغربي بأكمله(F.R.U.S , Memorandum of Conversation, by the Under Secretary of State (Welles) . No. 859A.20/17 . Vol.2 . WASHINGTON. June 18 .1941 . p.778)

وإن الخطوات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة تضمنت الاعتراف الكامل بسيادة واستقلال أيسلندا وأن القوات العسكرية أو البحرية الأمريكية المرسلة إلى أيسلندا لن تتدخل بأي حال من الأحوال في شؤونها الداخلية والخارجية ، وأنه فور انتهاء حالة الطوارئ الدولية ، سيتم سحب جميع هذه القوات العسكرية والبحرية على الفور، مما يترك شعب أيسلندا وحكومته في السيطرة السيادية الكاملة على أراضيهم(Karlsson, 2000. p.316-317). لاسيما وان شعب أيسلندا يتمتع بتقليد تاريخي من الحرية . ولذلك، فمن المناسب للغاية ، أن تقوم حكومة الولايات المتحدة، في الوقت نفسه، باتخاذ هذا الإجراء الدفاعي للحفاظ على استقلال وأمن ديمقراطيات العالم الجديد. وانها ستتعاون بهذه الطريقة مع الحكومة في

الدفاع عن الديمقراطية التاريخية في أيسلندا، فاتخذت ايسلندا قرارا في عام 1944 بأنشاء جمهورية مستقلة عن الدنمارك(Park , 2022,p.4) .

وبما ان حكومة الولايات المتحدة تقوم باتخاذ الإجراء الدفاعي للحفاظ على استقلال وأمن ديمقراطيات العالم الجديد. وافقت الولايات المتحدة على دعم أيسلندا في قرارها بقطع اتحادها مع الدنمارك وتأسيس جمهورية. وقد اعتبر العديد من الساسة الأيسلنديين الدعم الأمريكي أداة أساسية في تأسيس الجمهورية عام 1944 وقد ترك هذا شعورا دائما بالنوايا الحسنة تجاه الولايا ت المتحدة ((Onar ,1993 ,p.51-52) .

وعندما اعلنت ايسلندا نفسها جمهورية في 17 حزيران 1944 ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة تعترف رسميا بايسلندا كجمهورية. هذا الحدث على وجه الخصوص ، وكذلك العلاقات الدبلوماسية والأمنية الهامة خلال الحرب العالمية الثانية ، وضع الأساس للصداقة طويلة الأمد والتحالف المستمر بين أيسلندا والولايات المتحدة (F.R.U.S , Memorandum of Conversation, by the Secretary of Stat ,No. 859A.01/6–1744, Vol.3 , June 17, 1944 , p.994.)

ثالثا:العلاقات الامريكية– الايسلندية 1946–1947

1–اتفاقية كيفلافيك 1946

انتهت الحرب العالمية الثانية في أوروبا في 8 ايار 1945. وتم استدعاء قوات الخطوط الأمامية البريطانية والأمريكية إلى بلادهم في ذلك الصيف، ولكن لم يبق سوى عدد قليل من أفراد القوات الجوية الامريكية والبريطانية لتولي تشغيل مطار كيفلافيك وريكيافيك(Utanríkisráðuneytið ,p.11) .

كانت القضايا الأمنية هي الأبرز في السياسة الخارجية لأيسلندا بعد الحرب العالمية الثانية وفي بداية الحرب الباردة لم تكن أيسلندا من بين الدول المؤسسة للأمم المتحدة عندما تأسست في تشرين الاول 1945 ، ولكن بعد عام تقريبا وافق البرلمان الايسلندي على التقدم بطلب العضوية وفي تشرين الثاني 1946 أصبحت أيسلندا عضوا(Moosios, 2015,p.19) . ثم اقترح هيرمان جوناسون في عام 1945 أن يقوم الآيسلنديون، بمساعدة الأمريكيين، بإنشاء قوة أمنية قوامها 1000–2000 شخص، والتي ينبغي أن تحرس المطارات وتمنع محاولات الثورة الشيوعية. لكن لم يتم قبول أفكار هيرمان جوناسون(Ingimundarson ,p.18) .

وفي 1 تشرين الاول 1945، طلبت حكومة الولايات المتحدة إجراء مفاوضات مع حكومة أيسلندا بشأن استئجار ثلاثة مواقع محددة للقواعد العسكرية لمدة 99 عاما. واستغرق الأمر من اللجنة المكونة من 12

عضوا من جميع الأحزاب البرلمانية الايسلندية وقتا قصيرا لتتحد في رفض هذه التوصية (Björnsdóttir ,p.32 ; GUSTAV PÉTURSSON ,p.36).

الامر الذي دفع الحكومة الايسلندية في حزيران 1946، رفض طلب الأمريكيين باستخدام الأراضي على المدى الطويل لإقامة قواعد عسكرية. كما أعلنت جميع الأحزاب السياسية أنها تعارض القواعد العسكرية في أيسلندا في وقت السلم. ووفقا لاتفاقيات الحماية العسكرية، كان من المفترض أن تغادر قوة الاحتلال أيسلندا بالفعل في نهاية الحرب (Björnsdóttir ,p.33) .

وفي ربيع عام 1946، غادر معظم الجنود البريطانيين الذين بقوا في أيسلندا البلاد. وكلك في 4 تموز 1946، تم التوصل إلى الاتفاق النهائي بشأن تسليم مطار ريكيافيك. ووافق البريطانيون على أنه "سيبقى عدد كاف من العمال البريطانيين لتدريب ومساعدة الأيسلنديين في تشغيل الهياكل والمعدات"، ولكن ليس أكثر من ثمانية أشهر من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (Karlsson ,p.319) .

وفي نهاية تموز 1946، بدأ رئيس الوزراء الايسلندي مناقشات انسحاب القوات من ايسلندا مع ممثلي عن الحكومة الأمريكية. وفي الجلسة الإضافية التي عقدت في الخريف، قدم رئيس الوزراء اقتراحا بإصدار قرار برلماني يسمح للحكومة بإبرام اتفاق مع حكومة الولايات المتحدة بشأن انسحاب الجيش(PÉTURSSON ,P.36) . وفي مسودة الاتفاقية، تم التركيز بشكل رئيسي على النقاط التالية: إلغاء اتفاقية الحماية العسكرية لعام 1941، وتعهد الولايات المتحدة بنقل جميع قواتها بعيدا عن أيسلندا في غضون ستة أشهر من دخول الاتفاقية الجديدة حيز التنفيذ. وأخيرا ان الولايات المتحدة تسلم الأيسلنديين على الملكية الكاملة وحيازة مطار كيفلافيك. لكن الالتزام الملحق بهذه الاتفاقية قد تضمن أن يكون للأمريكيين استخدام معين للمطار حتى يتمكنوا من القيام بواجباتهم بسبب احتلال ألمانيا. وبالفعل تمت الموافقة على مقترح القرار البرلماني في 5 تشرين الاول 1946 وتم التوقيع على الاتفاقية في يوم السابع من الشهر ذاته . ويشار إليها عادة باسم اتفاقية كيفلافيك(F.R.U.S, The Minister of Foreigon Affairs to the America Minister , Reykyavik ,7 october 1946 , No.1566,Treaties and Other International and Agreements of the United , p.1185-1187).

في هذه الاتفاقية، تم النص أيضا على أنه يجب التفاوض على تسليم محطة ساندجيري (Sandgerði) ومحطة لوران (Loran) في رينيسفيال (Reynisfjall) بالقرب من قرية فيك (Vík) وأماكن أخرى(Bjðrnsdðttir ,p.33-34; Whitehead, 1991, p.71) .وفيما يتعلق بمدة صلاحية الاتفاقية، فتم الاتفاق على ان تلك الاتفاقية ستكون سارية المفعول ما دامت الإدارة الأمريكية ملزمة بالحفاظ على القيادة والسيطرة العسكرية في ألمانيا ، ومع ذلك، يجوز لكل مجلس إدارة، في أي وقت، بعد مرور خمس سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، أن يطلب مراجعتها وتنتهي الاتفاقية بعد مرور اثني عشر

شهرا من تاريخ هذا الإنهاء(F.R.U.S, The Minister of Foreigon Affairs to the America Minister , Reykyavik ,7 october 1946 , No.1566 , p.1185-1187).

فيما بين معارضو الاتفاق إنه لا توجد حاجة للتفاوض على انسحاب الجيش. اذ رأوا في اتفاقية الحماية العسكرية لعام 1941، أن الجيش يجب أن يستمر حتى نهاية الحرب وبعدها ينسحب في المقابل، رأى أنصاره أنه السبيل الوحيد لإخراج الجيش من البلاد، إذ فسر الأمريكيون المادة الأولى من اتفاقية الحماية العسكرية لعام 1941 على أنها تعني نهاية الحرب وإبرام السلام النهائي (Whitehead, p.72-74) .

وتحت ستار هذا التفسير، تمكنت الإدارة في واشنطن من جعل استمرار الحقوق العسكرية شرطا لإنهاء اتفاقية الحماية العسكرية. ومن الواضح أن الأمريكيين لم يكونوا ينوون المغادرة مع جيشهم إلا بعد التوقيع على اتفاقية جديدة تضمن لهم الحد الأدنى من الحقوق في أيسلندا. ومع ذلك، فقد كانوا غير راضين عن اتفاقية كيفلافيك، ولكن في رأي وزارة الخارجية الأمريكية، كانت "أفضل ما يمكن تحقيقه في ظل الظروف الحالية في سياسة أيسلندا" وبعد الاتفاق الناتج، غادر آخر الجنود البلاد في 8 نيسان 1947(Roehner, 2009,p.57-58) .

2- مشروع مارشال وايسلندا 1947

كانت إدارة ترومان حريصة على مشاركة أيسلندا في خطة مارشال ،لأن الاستقرار السياسي والاقتصادي في أيسلندا سيخدم مصالحها الاستراتيجية. وهذا ماكده مسؤولون رفيعو المستوى في البنتاغون بأن الحكومة الأيسلندية ستكون أكثر تأثرا بالحقوق العسكرية الأمريكية على المدى الطويل .كما سعت وزارة الخارجية إلى منع الاتحاد السوفيتي من أن يصبح الراعي الاقتصادي لأيسلندا من خلال صفقات المقايضة. اذ توصلت الولايات المتحدة إلى استنتاج مفاده أن الحكومة الأيسلندية ليس لديها سوى خيارين: إما اللجوء إلى الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي للحصول على مساعدة اقتصادية. إذا اشترى السوفييت إنتاج أيسلندا من الأسماك، فلن يعزز ذلك موقفهم وموقف الحزب الاشتراكي فحسب ،بل سيقوض أيضا المصالح الأمريكية (Ingimundarson ,p.26 ; Harkavy ,2013, p.383-384).

هكذا، تمثلت الوظيفة الحقيقية لحزمة المساعدات في استقرار مستويات المعيشة المرتفعة في أيسلندا، كجزء من جهود الولايات المتحدة للحفاظ على نفوذها السياسي والعسكري. فمن عام 1948الى عام 1950 مول 25% من إجمالي واردات أيسلندا من خطة مارشال. ومن عام 1950 إلى عام 1953 تكفلت أيسلندا بنسبة 25% من إجمالي الاستثمارات، بل وبلغت 46% في المدة من ١٩٥٠-1950

1951 وهو رقم قياسي لدولة مستفيدة من مساعدات مارشال. وعلى سبيل المثال في ألمانيا، التي كانت في حالة خراب بعد الحرب العالمية، فلم يتجاوز الرقم المقابل 41٪ وهكذا، بحلول أوائل الخمسينيات، أصبح الدعم الاقتصادي الأمريكي، مرة أخرى، عاملا أساسيا في استدامة الاقتصاد الأيسلندي (Ingimundarson ,p.27) .

بعد الحرب، واجهت الحكومة الايسلندية تحديات اقتصادية كبيرة، لذلك استخدمت الموقع الاستراتيجي للبلاد وأهمية المنشآت العسكرية الأمريكية كوسيلة ضغط للحصول على الحد الأقصى من المنح. اذ تلقت أيسلندا مساعدات للفرد الواحد تعادل ضعف ما تلقته ثاني أعلى دولة متلقية، حيث مثلت مساعدات مارشال ما يقرب 6% من الناتج المحلي الإجمالي لأيسلندا عندما بلغت المساعدات ذروتها في عام 1951 خففت المساعدات من آثار الركود مما أدى فعليا إلى تقليل حصص الاستيراد ، ومكنت رأس المال من الاستثمار في صناعة صيد الأسماك وقطاع الطاقة والزراعة(Thorhallsson and others , 2018 ,p.10-11).

خلال عام 1951 كان السياسيون الأيسلنديين يعتقدون أنهم يستطيعون الحصول على المزيد من خطة مارشال من خلال التعامل مع السلطات الأمريكية بشكل مباشر بدلا من العمل في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأكثر انفتاحا وتعددية الأطراف وعلاوة على ذلك، وعلى عكس البلدان الأوروبية الأخرى، تجاهلت أيسلندا بشكل أو بآخر الشروط المسبقة المرتبطة بمساعدات مارشال، مثل الرفع التدريجي للتعريفات الجمركية والتقييم الصحيح للواردات الأجنبية. في الواقع، في السنوات التي أعقبت الحرب، كانت أيسلندا تفرض جميع أنواع التعريفات الجمركية والحصص على الواردات الأجنبية بينما كانت بقية أوروبا تهدمها. كانت الولايات المتحدة على استعداد للدفاع نيابة عن أيسلندا لضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي ؛ ولزيادة فرص قبول أيسلندا لطلبات الولايات المتحدة بإنشاء قواعد؛ ولوقف اعتماد أيسلندا على التجارة مع الاتحاد السوفييتي؛ وبسبب صغر حجم البلاد. ومن المثير للاهتمام أن أيسلندا كانت لديها تجارة كبيرة مع الاتحاد السوفييتي وحلفائه في أوروبا الشرقية، بما في ذلك خلال الحرب الباردة. فإن أحد أسباب سعي أيسلندا إلى اللجوء إلى الولايات المتحدة هو أن تجارة الاتحاد السوفيتي كانت فوضوية وغير موثوقة على سبيل المثال، كان الاتحاد السوفيتي في أحد الأعوام أكبر شريك تجاري لأيسلندا، ولكن كانت أيسلندا قلقة بشأن اعتمادها على الاتحاد السوفيتي، مما دفع السياسيين إلى طلب حزمة "مساعدات مارشال " ، لتقوية تجارتها الخارجية مع الولايات المتحدة(Thorhallsson and others) . ,p.10-11)

يبدو ان صانعي السياسة الاقتصادية لايسلندا كانوا على دراية بنقاط الضعف لاقتصاد بلدهم، الامر الذي دفعهم لزيادة حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة كمقدمة كبديل عن

السوفيت، وقبولهم مساعدات مارشال لتكون الولايات المتحدة الملاذ الاقتصادي في سنوات الاضطراب الاقتصادي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية.

رابعا: التحالفات العسكرية بين الولايات المتحدة الامريكية وايسلندا 1949-1951

1- انضمام ايسلندا الى حلف الشمال الاطلسي 1949

لقد جاء تشكيل الناتو استجابة مباشرة للمشهد الجيوسياسي في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الخوف من التوسع السوفيتي يلوح في الأفق. فدعيت أيسلندا للانضمام إلى حلف الناتو نظرا لموقعها الاستراتيجي ورغبتها في ضم جميع الدول التي يمكنها المساهمة في تعزيز الوضع الدفاعي للحلف ، وفي الوقت ذاته كانت ايسلندا كانت تفتقر الى جيش نظامي، وساهم استيلاء الشيوعيين على السلطة في تشكوسلوفاكيا في عام 1948، الى جانب الاحداث الخطيرة الاخرى في اوربا الشرقية الى التأثير على الموقف الايسلندي فيما يتعلق بالتحالفات العسكرية، لذلك بدأت ايسلندا بالاستعداد للانضمام الى حلف الاطلسي لضمان الدفاع المشترك(Utanríkisráðuneytið ,p.12 ; Moosios ,p.23 ; Ingimundarson , 2012 , p.7).

لم يكن قرار الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) خاليا من الجدل. فقد أعرب بعض السياسيين والمواطنين الأيسلنديين عن مخاوفهم من أن العضوية في الحلف قد تورط البلاد في صراعات دولية وتعرض سيادتها للخطر. إلا أن الشعور السائد بين الأيسلنديين كان أن عضوية الناتو ستوفر ضمانات أمنية بالغة الأهمية ضد أي عدوان سوفيتي محتمل، لا سيما في ظل المناخ الجيوسياسي المتوتر آنذاك (Ingimundarson , p.30 ; Gekht ,p.5). فقد اعتبرت حكومة حزب الشعب والحزب التقدمي[5] أن أفضل خدمة لأمن البلاد هي الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي في عام 1949 واتفاقية الدفاع مع الأمريكيين(Moosios p.19) .

رافقت مشاركة أيسلندا في حلف الناتو اتفاقيات خاصة بتمركز قوات أجنبية على أراضيها. وقد دون هذا الترتيب في سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة، والتي سمحت بإنشاء قواعد عسكرية مقابل ضمانات دفاعية. وأصبح الوجود العسكري الأمريكي في أيسلندا، وخاصة في قاعدة كيفلافيك الجوية، حجر أساس في استراتيجية الدفاع الشمالية لحلف الناتو طوال مدة الحرب الباردة-Moosios p.19 (21).

[5] منذ عام ،1944 كان الحكم الأيسلندي في أيدي حكومة ائتلافية مكونة من حزب الاستقلال وحزب الوحدة الاشتراكية والحزب الديمقراطي الاجتماعي . ينظر : Björnsdóttir , p.32

باختصار، نبعت الأهمية الجيوسياسية لأيسلندا وقرارها بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) من مزيج من الاعتبارات الاستراتيجية والرغبة في الأمن. برزت هذه الدولة على الرغم من صغر حجمها وقلة مواردها العسكرية، كلاعب محوري في مشهد الحرب الباردة، حيث ساهمت في تشكيل ديناميكيات العلاقات الدولية في شمال الأطلسي. ايسلندا، دولة فريدة من نوعها بين حلفاء الناتو، لا تمتلك جيشا. لطالما افتخر الآيسلنديون بتقاليد بلادهم السلمية، التي تعود إلى ما قبل استقلالها عن الدنمارك عام 1944. لذا، كان قرار الانضمام إلى الحلف كعضو مؤسس عام 1949 مثيرا للجدل. طوال مدة الحرب الباردة، شهدت أيسلندا نقاشات وطنية عديدة حول الانسحاب من الناتو. ولكن على الرغم من هذا التناقض الداخلي، واصلت أيسلندا مساهماتها كعضو قيم في الناتو، استنادا إلى القيم المشتركة والوحدة والديمقراطية والحرية. خلال الحرب الباردة، سمحت أيسلندا لحلفاء الناتو بنشر قوات على جزيرتها ذات الأهمية الاستراتيجية، وتطوعت بخفر السواحل الأيسلندي لمساعدة المنظمة(Moosios p.23) .

وفي منتصف اذار 1949، ذهب ثلاثة وزراء من حكومة ايسلندا إلى واشنطن، وهم وزير الخارجية وزير الخارجية بيارني بينيديكتسون (Bjarni Benediktsson) ، ووزير التجارة إميل جونسون (Emil Jónsson) ووزير التعليم إيستين جونسون(Eysteinn Jónsson) ، وتحدثوا مع دين أتشيسون(Dean Acheson)، وزير الخارجية الأمريكي. وشددوا على تفرد الايسلنديين كدولة غير مسلحة، لا ترغب في تكوين جيش خاص بها، أو إعلان الحرب على أي بلد، أو أن يكون لها جيش أجنبي أو قواعد عسكرية في البلاد في أوقات السلم ، بعد نهاية المحادثات، أعلن الأمريكيون(Pétursson ,p.36-37):

1. أنه في حالة الحرب، ترغب الدول المتحالفة في أن يكون لدى آيسلندا مرافق مماثلة لتلك التي كانت موجودة في الحرب الأخيرة، وسيكون الأمر متروكا تماما لأيسلندا نفسها عندما يتم توفير هذه المرافق.

2. أن يكون لدى جميع الأطراف المتعاقدة الأخرى فهم كامل للوضع الخاص لأيسلندا.

3. أنه تم الاعتراف بأن أيسلندا ليس لديها جيش ولا تنوي إنشاء جيش.

4. أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي شك في وجود جيوش أجنبية أو قواعد عسكرية في أيسلندا في أوقات السلم.

لقد انقسم شعب أيسلندا إلى معسكرين متعارضين: أحدهما يدعم الناتو والآخر ضده. في الواقع ، كانت أيسلندا هي الحليف الوحيد الذي قام بأعمال شغب في عاصمتها في اليوم الذي صوت فيه برلمانها للانضمام إلى الناتو كعضو مؤسس . ففي 30 اذار 1949 ، نظم معارضو عضوية أيسلندا في حلف شمال الأطلسي مسيرة وتوجهوا إلى الميدان الرئيسي أمام مبنى ألتيني(Althingi) (البرلمان الأيسلندي)

لمقابلة مؤيدي الناتو فقط. تم تحذير الحكومة من الاحتجاج ودعت مواطني ريكيافيك للدفاع عن ألتيني. لقد استجاب عدة مئات من المواطنين لدعوة الحكومة وأحاطوا بالمبنى لحماية البرلمانيين من أي تدخل(Pétursson ,p.38) . عندما صوت البرلمان بأغلبية كبيرة للانضمام إلى الناتو ، اندلعت الفوضى في الخارج. رشق المتظاهرون المناهضون لحلف الناتو مبنى ألتيني بالبيض والحجارة ، محطمين كل نافذة على الجانب الأمامي للمبنى. حتى أن بعض الحجارة هبطت في قاعة البرلمان أثناء النقاش. استمرت أعمال الشغب لعدة ساعات ، واستمرت حتى بعد انتهاء التصويت. وفي النهاية تم كبح جماحهم من قبل شرطة ريكيافيك ، التي اضطرت إلى استخدام الغاز المسيل للدموع لتفريق الحشد(Ingimundarson, p.7-8 ; Morgan III ,2018 ,p.12) .

كان هناك الكثير من الجدل حول هذه القضية، ولكن على الرغم من الصراعات والاحتجاجات، تم التوقيع على معاهدة الأطلسي في واشنطن في 4 نيسان 1949. مع عضوية التحالف الأطلسي، اعتقدت الحكومة الأيسلندية أن احتياجات أيسلندا الأمنية قد تم تلبيتها في الغالب. وستأتي الدول الغربية لمساعدة الأمة في حالة اندلاع الحرب(Jóhannesson, 2004 ,p.1170 ; Moosios ,p.25).

ومن وجهة نظر دول الناتو، كان ينظر إلى الأمر بشكل مختلف. على الرغم من تحفظات الآيسلنديين على المعاهدة، أراد قادة الجيش الأمريكي والتحالف الأطلسي أن تكون القوات في أيسلندا في وقت السلم للدفاع عن مطار كيفلافيك. لاسيما انهم كانوا يخشون بشكل رئيسي التخريب الاشتراكي أو الانقلاب من قبلهم، وليس خطط السوفييت لإخضاع أيسلندا (PÉTURSSON ,p.39) .

نظرا للأهمية الاستراتيجية لأيسلندا في الحرب الباردة، كان لحلف شمال الأطلسي مصلحة في إبقاء أيسلندا عضوا وكان للولايات المتحدة مصلحة في الاحتفاظ بالقاعدة في كيفلافيك. ساعدت القاعدة الولايات المتحدة في مراقبة نشاط الغواصات السوفييتية، واعتراض خطط الاستطلاع السوفييتية والتحذير من الهجمات القادمة ، فكانت القاعدة بمثابة نقطة رئيسية للعمليات في حالة الحرب(Thorhallsson ,p.8-9) .

2- اتفاقية الدفاع 1951

وبما أن الايسلنديين لا يستطيعون الدفاع عن بلادهم بأنفسهم، إلا أن التجربة أظهرت أن ضعف أي بلد يعرض أمنه وأمن جيرانه المسالمين للخطر، وبما أن هناك وجهات نظر متناقضة بشأن الشؤون الدولية، فقد ذهبت منظمة حلف شمال الأطلسي بحثا عن أيسلندا وأمنها وان الولايات المتحدة ستتخذ تدابير لتوفير مرافق في أيسلندا للدفاع عن البلاد، للدفاع عن المنطقة التي يغطيها حلف الشمال الأطلسي، من

خلال الجهود المشتركة للأطراف في الحلف للحفاظ على السلام والأمن في تلك المنطقة(Pye , 2015 ,p.9-10). وقد تم إبرام الاتفاقية وفقا لهذه التوصيات. لقد تضمنت الاتفاقية عقد مقسم إلى 8 مواد وهي (F.R.U.S , Defense Agreement Pursuant to the North Atlantic treaty between the united states of America and the Republic of Iceland ,Vo. 2 , part.1 ,No. 2266 May 5, 1951 ,p.1195-1199):

المادة الأولى:

تقوم الولايات المتحدة نيابة عن منظمة حلف شمال الأطلسي ووفقا لمسؤولياتها بموجب حلف شمال الأطلسي باتخاذ الترتيبات المتعلقة بالدفاع عن أيسلندا وفقا للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. ولهذا الغرض ستوفر أيسلندا التسهيلات التي يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل على أنها ضرورية.

المادة الثانية:

ستقوم أيسلندا بجميع عمليات الاستحواذ على الأراضي والترتيبات الأخرى اللازمة للسماح بالدخول إلى المرافق واستخدامها وفقا لهذه الاتفاقية، ولن تكون الولايات المتحدة ملزمة بتعويض أيسلندا أو أي مواطن أيسلندي أو أي شخص آخر عن هذا الدخول أو الاستخدام.

المادة الثالثة:

يتم تحديد التشكيل الوطني للقوات، والشروط التي يجوز بموجبها دخول المرافق الموجودة في أيسلندا واستخدامها بموجب هذا الاتفاق، بالاتفاق مع أيسلندا.

المادة الرابعة:

يخضع عدد الأفراد الذين سيتمركزون في أيسلندا بموجب هذه الاتفاقية لموافقة الحكومة الأيسلندية.

المادة الخامسة:

يتعين على الولايات المتحدة، في اضطلاعها بمسؤولياتها بموجب هذه الاتفاقية، أن تفعل ذلك بطريقة تساهم في تحقيق أقصى قدر من السلامة للشعب الأيسلندي، مع الأخذ في الاعتبار دائما أن عدد سكان أيسلندا قليل العدد وأنها كانت غير مسلحة لعدة قرون. لا يجوز تفسير أي شيء في هذه الاتفاقية على أنه يضعف السلطة المطلقة لأيسلندا فيما يتعلق بالشؤون الأيسلندية.

المادة السادسة:

تنتهي الاتفاقية في 7 تشرين الاول 1946 المنعقدة بين الولايات المتحدة وأيسلندا للاستخدام المؤقت لمطار كيفلافيك عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ حيث تتولى أيسلندا التوجيه والمسؤولية عن عمليات الطيران المدني في مطار كيفلافيك. ستتفاوض الولايات المتحدة وأيسلندا على الترتيبات المناسبة المتعلقة بتنظيم المطار لتنسيق تشغيله مع الدفاع عن أيسلندا.

المادة السابعة:

يجوز لأي من الحكومتين، في أي وقت، بناء على إخطار الحكومة الأخرى، أن تطلب من مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي مراجعة الضرورة المستمرة للمرافق واستخدامها، وتقديم توصيات إلى الحكومتين فيما يتعلق بمواصلة هذه الاتفاقية. إذا لم يتم التوصل إلى تفاهم بين الحكومتين نتيجة لطلب المراجعة هذا خلال مدة ستة أشهر من تاريخ الطلب الأصلي، يجوز لأي من الحكومتين في أي وقت بعد ذلك تقديم إشعار بنيتها إنهاء الاتفاقية ، وينتهي بعد ذلك سريان الاتفاقية بعد اثني عشر شهرا من تاريخ هذا الإشعار. متى دعت الضرورة المنصوص عليها في المادتين (5) و (6).في حالة حدوث حلف شمال الأطلسي، يجب أن تكون التسهيلات التي سيتم توفيرها وفقا لهذه الاتفاقية متاحة لنفس الاستخدام. وفي حين أن هذه المرافق لا تستخدم لأغراض عسكرية، فإن أيسلندا ستتولى أعمال الصيانة اللازمة أو ستأذن أيسلندا بتنفيذها من قبل الولايات المتحدة.

المادة الثامنة:

بعد التوقيع من قبل السلطات المختصة في الولايات المتحدة وأيسلندا، تدخل هذه الاتفاقية، التي يتمتع نصاها باللغتين الإنجليزي والأيسلندي بنفس الحجية ، حيز التنفيذ في تاريخ استلام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إخطارا من حكومة أيسلندا بتصديقها على الاتفاقية. حرر في ريكيافيك، في 5 ايار عام 1951.

ومن خلال اتفاقية الدفاع لعام 1951، فانه تم التركيز بشكل واضح على الدور الدفاعي للقاعدة العسكرية في كيفلافيك، وتعهد الأمريكيون، بحسب النقطة الرابعة من الاتفاقية، بتنفيذ التزاماتهم تجاه أيسلندا في شؤون الدفاع قدر الإمكان. مع تعزيز سلامة الشعب الأيسلندي .ومع ذلك، كان لدى الأمريكيين حرية معينة في خططهم العسكرية لأن الاتفاقية لم تحاول تحديد استخدام أيسلندا في زمن الحرب(Halldórsson , 2016 ,p.36-37) .

كما تضمنت المعاهدة ملحق حول الوضع القانوني للفريق الأمريكي وأصوله تم التوقيع عليه في 8 ايار 1951 ، يتناول الوضع القانوني الخاص للقواعد العسكرية الأمريكية في أيسلندا، ويحدد الالتزامات المتبادلة للطرفين فيما يتعلق بتشغيلها وأمنها. وينص على أن أيسلندا ليست عضوا في حلف شمال

الأطلسي (الناتو)، ولكنه يمنح الولايات المتحدة الحق في استخدام قواعدها العسكرية على الجزيرة للدفاع عن منطقة شمال الأطلسي في حالة وجود تهديد [6].

أثارت اتفاقية الدفاع الأمريكية – الأيسلندية ووصول القوات الأمريكية إلى أيسلندا اهتمام دولي واسعا. رحبت الصحافة الأمريكية بالاتفاقية واعتبرتها نصرا على الإمبريالية في وضع دولي غير مستقر. أما الصحافة السوفيتية الرسمية، فقد انتقدت الاتفاقية بشدة، واعتبرتها ذريعة لمحاولات ممنهجة من قبل الولايات المتحدة لإخضاع الشعب الأيسلندي من خلال خطة مارشال وحلف شمال الأطلسي (Ingimundarson ,P.42). واخيرا ووفقا لاتفاقية الدفاع الموقعة في عام 1951 ، تولى الأمريكيون الحماية العسكرية لأيسلندا نيابة عن الناتو لمدة غير محددة (Makar,p.40).

[6] للاطلاع على الملحق بشكل تفصيلي ينظر: (F.R.U.S, United States Treaties and Other International Agreements, Iceland—Defense—May 8. 1951. Vol.2, part.2 . Washington. 1952. p.1534–1550)

الخاتمة:

ومن خلال ما تقدم نجد ان أهداف السياسة الأمريكية تجاه أيسلندا اكتسبت اهمية كبيرة في تلبية متطلباتها الاستراتيجية خلال الحرب، واخذت مواصلة تطوير العلاقات الوثيقة والودية مع أيسلندا، والحفاظ عليها كدولة حرة وديمقراطية.

لاسيما وان التطورات السياسية التي شهدتها اوربا ودخول العالم في صراعات دموية ادى بحكومة الولايات المتحدة أن تعيد النظر في حساباتها السياسية في الساحة الدولية ، لأتخاذ موقف أقوى وتبدأ بالاستعداد للحرب .

كانت أيسلندا بعد الاستقلال، حذرة في عقد التحالفات بسبب خوفهم من العنف والحرب والتورط في صراعات خارجية. لذا فان عملية صنع القرار في الحكومة الأيسلندية كانت تحددها الاحتياجات الاقتصادية والعسكرية المفترضة للبلاد. وفي الواقع ان الدول التي تحالفت مع الولايات المتحدة او الاتحاد السوفيتي إما لأنها لم تكن لديها بدائل، أو أنها تعود بالنفع على بلادهم. وهذا قد انطبق على آيسلندا بعد قيامها بالتحالف مع الولايات المتحدة، اذ كانت أيسلندا تدرك جيدا أنها غير قادرة على تأمين نفسها في النظام العالمي الجديد، كونها دولة صغيرة لا تملك قوات عسكرية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات والعدوان الخارجي.

حققت الولايات المتحدة درجة من التقدم نحو تحقيق أهداف سياستها في أيسلندا من خلال الالتزام بالميثاق الأطلسي ، الذي أعطى الشعب الأيسلندي تعبيرا ملموسا عن توجهاته الأساسية المؤيدة للغرب. ولوحظ تزايد الود من جانب الزعماء السياسيين الايسلنديين تجاه الولايات المتحدة ، وقد اختفى إلى حد كبير التردد وعدم الرغبة في ائتمان الولايات المتحدة واللجنة الاقتصادية بتقديم الفائدة الاقتصادية لايسلندا .

قائمة المصادر والمراجع:

اولا : الوثائق الامريكية المنشورة (F.R.U.S)

1. Foreign Relations of the United states Diplomatic papers. (1940) .General and Europe. Vol.2. WASHINGTON.
2. Foreign Relations of the United States.(1959). Diplomatic Papers. 1941. Europe. Vol.2. Washington .
3. Foreign Relations of the United States, (1961).Diplomatic Papers. 1942. Europe. Vol.3 . Washington .
4. Foreign Relations of the United States, (1959) .The United States History of Recognition. Diplomatic, and Consular Relations. by Country. since 1776: Iceland.
5. Foreign Relations of the United States,(1965). Diplomatic Papers. 1944. The British Commonwealth and Europe. Vol.3 . Washington.
6. United States Treaties and Other International Agreements(1971) . The Minister of Foreigon Affairs to the America Minister Treaties and Other International and Agreements of the United. Washington .
7. United States Treaties and Other International Agreements,(1952) Defense Agreement Pursuant to the North Atlantic treaty between the United states of America and the Republic of Iceland 1951 .Vol.2 . part.1. Washington .

ثانيا: الرسائل والاطاريح الاجنبية

1. Deans , Philip W.(2012)The Uninvited Guests: Britain's Military Forces in Iceland 1940-1942 . Master's thesis . University of Chester.
2. Horni , Hanna .(2010) . British and U.S. post-neutrality policy in the North Atlantic area 1940-1945: the role of Danish representatives .Phd . Swansea University .
3. Jónatan , Þór Halldórsson .(2016). Icelandic Strategic Culture: And The Formation of Icelandic Foreign Policy .MA Thesis in International Relations School of Social Sciences .
4. Moosios , Jeffrey Allen .(2015) house of ice and cod: the us-Icelandic alliance throughout the Cold War . Master of Arts . College of Social Sciences California State University.
5. Morgan III , John R. (2018). No Country An Island: Iceland's Contributions to Nato Since 1949 . Master of Arts in Security Studies. Naval Postgraduate School .
6. PÉTURSSON ,GUSTAV .(2020) Te Defence Relationship of Iceland and the United States and the Closure of Kefavík base . PhD . University of Lapland .

ثالثا : الكتب الانكليزية

1. Bjarnason , Egill .(2021).How Iceland Changed the World The Big History of a Small Island. Penguin Random.
2. Churchill , Winston.(1950).The Grand Alliance .Boston. MA: Houghton Mifflin Company.
3. Clifford , Kenneth J.(1970). The United States Marines in Iceland 1941-1942 .Washington.
4. Donovan , James A. (1991).Marines in World War II Commemorative Series .Washington.
5. Fairchild , Byron.(1990). Decision To Land United States Forces in Iceland 1941. United stat of America .
6. Folk ,Mary A. and Folk, George Edgar .(1984).Vilhjalmur Stefansson and the Development of Arctic Terrestrial Science .University of Iowa.
7. Gekht , A B. (2023) .History of Iceland Formation as main Arctic crossroad . Series: Earth and Environmental Science .
8. Harkavy , Robert E.(2013) .Great Power Competition for Overseas Bases The Geopolitics .The United Statesof America .

9. Ingimundarson , Valur . (2012) . Britain Foreign Policy toward the Nordic Countries after the Second World War .
10. Ingimundarson ,Valur .(2011). The Rebellious ally Iceland The United States, and the Politics of Empire 1945-2006 .University Iceland .
11. Karlsson , Gunnar. (2000) . Iceland's 1100 Years: The history of a marginal society . London .
12. Onar , Valdemarsson Valdemar. (1993). Iceland in the Crosshairs of International Affairs: Policymaking and Cooperation within the United Nations. Reykjavik: Institute of International Affairs. University of Iceland.
13. Park , Kevin . (2022). The Defense of Iceland Agreement: How A Small, Pacifist Nation Defeated the .June .
14. Roehner , Bertrand M. (2009) .Relations between Allied forces and the population of Iceland 1940–2006. University of Paris.
15. Thorhallsson , Baldur. (2013) . Iceland's contested European Policy . N.P.

رابعا: الكتب الايسلندية

1. Björnsdóttir ,Brynja Dögg. (2019) . Iceland and NATO Membership Analyzing Public Reaction to Iceland's Membership. MA-gráðu í alþjóðasamskiptum . Félagsvísindasvið Háskóla Íslands .
2. Jónsson , Albert . (2018). Staða Íslands í þjóðaröryggisstefnu Bandaríkjanna 1917-2017 . N.P.
3. Pye ,Karen Kristine . (2015) . Almannavarnir Íslands Breyttir tímar og njar áherslur . Íslands.
4. Makar , Jóna Lilja .(2001). Stríðsárin á Íslandi 1939-1945 . Kársnesskóli .
5. Utanríkisráðuneytið ,(2001). Defense Co-operation50th Anniversary of the Defense Agreement between Iceland and the United States 1951 .Reykjavík .

خامسا : البحوث الاجنبية المنشورة

1. Corgan , Michael T. (1992). Franklin D. Roosevelt and the American Occupation of Iceland . Naval War College Review . No. 4 .Vol.45 .
2. Jóhannesson , Gudni Th.(2004) . U.S.-Icelandic Defense Relations during and after the Cold War . Naval War College Review . No. 3/4 . Vol.50.
3. Mead , W. R. (1945) .Renaissance of Iceland . Journals Economic Geography. Vol.21 .
4. Thorhallsson , Baldur and others . (2018) ,A Theory of shelter: Iceland's American Period (1941–2006) . Scandinavian Journal of History . May.
5. Whitehead , ÞÓR .(2006) . Hlutleysi Íslands á hverfanda hveli 1918-1945 .Tímarit Saga .NO.1.Vol.44.
6. Whitehead , Þór . (1991) .Leiðin frá hlutleysi 1945-1949. Magazine Saga .Vol.29 .No.1.

سادسا : الصحف

1. The New York Times,(1965). January 12. 1965.

سابعا : الموسوعات

1. Lentz ,Harris M. Heads of States and Governments A Worldwide Encyclopedia of over 2,300 .Leaders 1945 through 1992 .London .2014.

Vol 12, Issue 42, Nov 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X